



مواجهة الفقر إحدى أهم القضايا التي تبناها خادم الحرمين الشريفين

ملياراً ريال لمواجهة الفقر في المملكة



اليوم، الدمام، المكتب الداخلية

الفقر إحدى أهم القضايا التي تباها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك استشعاراً منه - حفظه الله - لعاناة الفقراء وتدليلاً على اهتمام الدولة بهم، وأنها لم تغفلهم في التخطيط المستقبلي، وعملية التطور السريع الذي تشهده المملكة، وكانت الجولة التي قام بها في 24 نوفمبر العام 2002، إلى الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض إقراراً من القيادة بمواجهة المسألة بشكل علني وإيجاد حلول لها. كما كسرت جولاته الحاجز النفسي الذي حال دون الإعلان صراحة عن حجم مشكلة الفقر في السعودية، وضرب مثلاً يحتذى في مواجهة تلك المشكلة والمؤثرة من خلال الاعتراف بحجمها الحقيقي، وإحاطتها لدراساتها بموضوعية في قائمة أولوياته. وتعد تلك الجولة نقطة التحول في معالجة الفقر، حيث صدر بعدها الأمر السامي بتأسيس «الصندوق الخيري لمكافحة الفقر». وجرى تأسيس الصندوق على أساس رؤية سعودية تهدف إلى تأهيل الفقراء ليصبحوا أناساً يساهمون في تنمية المجتمع، بدلاً من أن يكونوا مجرد مستهلكين لأموال ومساعدات اجتماعية. وبالتالي فإن مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل، لذا يعتبر قيام صندوق لمكافحة الفقر خطوة هامة على طريق العلاج ضمن استراتيجية وطنية.

«قروض للفقراء»

ويعتبر الصندوق مؤسسة اجتماعية تساند النشاط الحكومي والخيري الموجه للفئات الاجتماعية المحتاجة في البلاد ويعمل على تحسين ظروف الفقير وتأهيله والوفاء بحاجته من خلال عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتسهم الدولة في دعمه وتمويل برامجه

300 مليون زيادة في مخصصات الجمعيات الخيرية

390 جمعية تقدم خدماتها منها 26 جمعية نسائية

دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسمياً في المملكة، وبحدود حجم دعم يبلغ مائتين وأربعة وستين مليون ريال سنوياً. واعتمد مبلغ 946 مليون ريال سنوياً كميزانية للخطة الاستراتيجية لمعالجة الفقر.

ونظراً لأهمية هذا الصندوق ودوره في مكافحة الفقر يتم دعمه سنوياً بمبلغ ثلاثمائة مليون ريال حتى يستطيع تحقيق أهدافه. وتم تمويله من خلال مخصصات الدولة والإعانات المالية والعينية بالإضافة إلى الأوقاف والتبرعات العينية والمادية والصدقات والزكاة التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات والعوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته.

وعمل الصندوق على دعم الفقراء القادرين على العمل بإقامة مشروعات استثمارية صغيرة أو مشاركتهم في رأس مالها، وتيسير الإجراءات الإدارية والمتطلبات النظامية التي قد تحول دون قيام تلك المشروعات أو تعوق نموها. كما ان من أهدافه تقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء أو تطوير القائم منها وتوفير الخدمات الاستشارية، ودراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة، ومساعدتها على تحديد المناسب منها لقدرات كل فرد منها، وتدريب الأفراد المستهدفين على إدارة المشروعات

مشكلة الحاجة التي تتطلب معالجة موضوعية وليس بقرارات ارتجالية، داعياً الميسورين للمساهمة في القضاء على الفقر وتمشياً مع هذا الاهتمام على أعلى مستوى وفي ضوء توصيات اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى، وافق مجلس الوزراء على استراتيجية معالجة الفقر في الرابع والعشرين من رمضان لعام 1427 هـ من خلال استحداث «برنامج الدعم التكميلي» لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقماً، وذلك بحسب



في المملكة، حيث تم تكليف فريق عمل يضم ممثلين من وزارات المالية والداخلية والتخطيط والشؤون الاجتماعية إضافة إلى المنظمات الخيرية والقطاع الخاص لإتمام الخطة وإنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الفقر تهدف للتخلص نهائياً من الفقر من المجتمع السعودي، وجعل كل عائلة سعودية فوق هذا الخط. وجرى الانتهاء من إعداد هذه الاستراتيجية بصورتها النهائية.

«946 مليوناً»

وطالب المليك بتسليط الضوء على

بالفقراء وتنميتها وتشجيعها، بما في ذلك حمايتها من المنافسة الخارجية والاحتكار. ويتمتع الصندوق كذلك بالاستقلال الإداري والمالي ويمثله رئيس مجلس الإدارة «وزير الشؤون الاجتماعية» أو من يفوضه ومركزه الرئيسي الرياض وله في سبيل تحقيق أهدافه أن ينشئ فروعاً في مناطق أخرى من المملكة.

«تمويل الصندوق»

ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر، أبرزها: ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية، وكذلك من الأوقاف والتبرعات العينية والمادية، والصدقات والزكوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته. وحث خادم الحرمين الشريفين على التبرع لهذا الصندوق وضرب بنفسه أكبر مثل على ذلك بتبرعه بقيمة عشرة ملايين ريال وقامت الدولة بتوفير 250 مليون ريال لدعمه. كما قام عام 2003 بتغيير اسم الصندوق ليكون الصندوق الخيري لمعالجة الفقر ليكون الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية، ولضمان القضاء على ظاهرة الفقر أصدر توجيهاته بعمل استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها في السعودية، وتم تخصيص 100 مليون ريال لإعدادها.

وتم تكوين فريق عمل لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر

ومشروعاته مع المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وبمساندة من الأفراد الميسرين بإشراف من وزير العمل والشؤون الاجتماعية السعودي. ومن أهم أهدافه تقديم خدماته للفقراء وإصلاح أحوالهم الاجتماعية من خلال دعم المشاريع التنموية وكذلك البرامج الهادفة لتنمية قدرات ومهارات الفقراء، بتقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، وتوفير الخدمات الاستشارية، ودراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة، ومساعدتهم على تحديد المناسب منها وتدريب الأفراد المستهدفين على إدارة المشروعات الصغيرة التي يستطيعون القيام بها وتشغيلها.

«مشروعات صغيرة»

كما يساعد الصندوق الفقير لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات، وذلك من خلال التعريف به وتزكيته، أو كفالتة لدى أي من تلك الجهات. وإرشاد الأفراد المستهدفين، وذلك من خلال قاعدة معلومات، للإفادة من فرص العمل المتوافرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص على وجه الخصوص، وتهيئة المناخ اللازم لقيام المشروعات الصغيرة المعنية

«زيادة الخصصات»

و تطور دور المؤسسات والجمعيات الخيرية من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الفقراء على وجه الخصوص على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل. وقد اهتمت الدولة بتطوير أداء الجمعيات الخيرية، فزادت مخصصاتها من مائة مليون ريال إلى ثلاثمائة مليون سنوياً. ويزيد عدد الجمعيات الخيرية بالملكة عن 390 جمعية منها 26 جمعية خيرية نسائية، ويصل عدد أعضائها العاملين 5.564 موظفاً وموظفة. ولكن ومن أجل تطوير الأداء داخل هذه الجمعيات وزيادة إسهامها في قضية معالجة الفقر لابد من تحقيق الاستدامة المالية من خلال العمل المتواصل على تعدد مصادر التمويل وبناء قواعد بيانات شاملة عن القطاع الأهلي في المملكة، والعمل على تحديثها وإعطاء الأولوية للتوجه التنموي وعدم الاقتصار على التوجه الخيري والرعاي.

الصغيرة. وأثبت الصندوق نجاحاً كبيراً في علاج مشكلة من أصعب المشكلات الاجتماعية وتحفيز مشاعر التكاتف والتكافل والترابط والتلاحم بين أبناء الوطن الواحد والعقيدة الواحدة.

«مساعدة الأيتام»

ويحظى الأيتام في المملكة برعاية خاصة من خادم الحرمين الشريفين ومن الدولة، حيث تم في إطار استراتيجية مكافحة الفقر زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ اثنين وثمانين مليون ريال سنوياً، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة والإعانات المدرسية ومكافأة نهاية الحضانة وإعانات الزواج ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام. وكان مجلس الوزراء أقر بتاريخ الرابع والعشرين من محرم عام 1424 هـ تأسيس المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام بهدف مساعدتهم ومن في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة ممن كانت ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية أو أشرفت عليهم ولمساعدة الموسرين والقادرين من أهل الخير على توجيه أموالهم وجهودهم إلى جهة تحقق لهم ما يأملون في كفالة الأيتام ورعايتهم وتلمس حاجاتهم في أرجاء الوطن. وتمتد خدمات المؤسسة إلى مناطق المملكة ومدنها لتصل إلى كل يتيم ومن في حكمه.

«دور المؤسسات»

كما أقامت الدولة برنامجاً باسم - المساعدات الطارئة - للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها على أن تحدد سقوف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة. ويسهم هذا البرنامج في التخفيف عن الأسر الفقيرة ومساعدتها حتى تتحسن أوضاعها. وتسهم المؤسسات الخيرية والأهلية بالملكة إسهاماً فاعلاً ومؤثراً في مكافحة ظاهرة الفقر، ويلاحظ الجميع ذلك الإسهام ومدى تقدمه في كافة النواحي المتعلقة بموضوع معالجة الفقر والحد من انتشاره.